

مقارنة بين صلاحيات الاقاليم في بعض الدول الفيدرالية

تختلف صلاحيات الولايات او الاقاليم او المناطق او المقاطعات او الكانتونات او اللاندرايت في الدول ذات الانظمة الفيدرالية باختلاف احكام الدساتير من دولة الى اخرى . وتبلغ عدد الدول التي تتضح فيها تلك الحالة (25) دولة تمثل ما يقارب 40% من سكان العالم قاطبة، وتتوقف الاختلافات او تعتمد على تكوين تلك الدولة وبنيتها من حيث عدد القوميات والاديان واللغات وهو ما يغير بدوره طبيعة وتوزيع الصلاحيات في دساتير تلك الدول؟.. وهل ان نسبة عدد الاقاليم تؤثر على تمتع تلك الاقاليم بصلاحيات معينة؟.. وكيف يتم تغيير الحدود او تحديدها بين الاقاليم؟.. والقوانين التي تختلف في دساتير الاقاليم؟ حيث يطبق حكم الاعداد مثلاً في امريكا في سبع وثلاثين ولاية ولا يطبق في ثلاثة عشر ولاية اخرى. كما ان الاقاليم قد تختلف دساتيرها بسبب خصوصيات اثنية او لغوية، فهناك خصوصية لإقليم كيبيك في كندا، لأن اكثرية سكانها من الناطقين بالفرنسية وبقية السكان ناطقين بالانكليزية، و في ماليزيا عندما يسافر الماليزيون الى ولاية (سباه وساراواك) يتوجب عليهم ابراز جواز سفرهم، لغرض احتفاظهما بطابعهما المميز وخصوصيتهما، وفق ما جاء في الدستور الماليزي. ويتم تحديد حدود الولايات في الهند على اساس اللغات المتواجدة فيها، لذا يسمى دستورها بدستور اللغات. وفي سويسرا يتم تعيين مسؤولي السلطات العليا على اساس اجادتهم للغات الرسمية في اقاليم البلاد، وفي بلجيكا يستخدم اعضاء البرلمان احدى اللغتين (الهولندية والفرنسية) دون تمييز.

◆ إعداد المحامي / طارق جامباز

اربيل

وهناك قدر من اللاتماثل بالنسبة لولاية جامو وكشمير، التي تم منحها سلطات مختلفة عن السلطات الممنوحة للولايات الأخرى. كما توجد علاقات أخرى لامتماثلة في بعض الولايات الجديدة الأصغر حجماً التي أنشأت في المناطق القبلية.

× وفي اسبانيا تتمتع جماعتنا - مقاطعتنا (الكاتالانبا والباسك) بسلطات تفوق بقية الوحدات الإدارية وبما يشكل فعلياً لا رسمياً الفيدرالية الإسبانية.

× وفي صربيا والجبل الأسود (مونتنيكرو) يسمح الدستور للولايات الاعضاء باقامة وادامة علاقات دولية مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية ان كان ذلك لا يتعارض مع الصلاحيات الفيدرالية، ويمكن ان يكونوا اعضاء في منظمات عالمية او اقليمية وان لم يكونوا قد قدموا طلب العضوية على اساس انهم دولة، وبعد مرور (3) سنوات على المصادقة يسمح دستور الدولة العضو الى اصدار قرار بتغيير الحالة بالانفصال عن الاتحاد.

× في بلجيكا وبالنسبة للقضايا المتعلقة بالاقليات فان العملية التشريعية تتضمن اجراء تشريعي يتطلب اقلية ضمن كل مجموعة لغوية في كل من مجلسي النواب والشيوخ 3/2، والدستور يلزم في (المادة 99) المساواة في عدد الوزراء الناطقين بالفرنسية والوزراء الناطقين بالهولندية (الاستثناء رئيس الوزراء). ولاعضاء الوحدات المكونة، سلطات محددة للتفاوض في المعاهدات الدولية في عدة مجالات.

× في سويسرا يسمح الدستور للمقاطعات انشاء إقليم للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وتوقيع الاتفاقيات في هذا المجال، وحتى توقيع الاتفاقيات الدولية بشرط ان لا تخرق صلاحيات الحكومة المركزية وتتوافق مع السياسة الخارجية للبلاد.

× في البوسنة والهرسك يسمح الدستور بالانتقال النهائي لمسؤوليات الوحدات الادارية الى السلطات المركزية، ويسمح لتلك الوحدات الادارية ان تدخل في اتفاقيات دولية باتباع بعض الفقرات الدستورية والتي تسمح للرئاسة ان

لذا فإن الكتابة حول موضوع صلاحيات الاقاليم ليس سهلاً بل شائك ومتشعب، للتنوع والاختلاف الكبير الذي يمكن ان يكون بين الدول الفيدرالية. واذا بدأنا بالعراق نجد ان هناك عشر مواد تخص صلاحيات الاقاليم في الدستور العراقي لعام (2005) ولكن لا يوجد في الواقع إلا اقليم واحد وهو اقليم كردستان حالياً لان تكوين الاقاليم أجل (18) شهراً بحسب الدستور، وعندما يتم تكوين اقاليم جديدة في المستقبل فان تلك الاقاليم سوف تستفيد من كتابة دساتيرهم من مشروع دستور اقليم كردستان- العراق، وقد نجد فروقات بين دساتير تلك الاقاليم حسب خصوصية كل اقليم، ولذا فان اجراء مقارنة بين دساتير الاقاليم في أية دولة يعد ذا فائدة كبيرة لكتابة دستور أي اقليم جديد بالاستفادة من تجارب الاقاليم الأخرى، وهو ما يمكن ان يعالج في المستقبل أي اختلاف او تداخل يحدث بين الصلاحيات الاتحادية والاقليمية او فيما بين الاقاليم ذاتها.

× في ماليزيا منحت ولايتي (سباه) و (ساراواك) سلطات اضافية تقع ضمن صلاحيات الاتحاد الفيدرالي، فيفترض بسكان الجزء الرئيسي من ماليزيا ان يقدموا جوازات سفرهم، كلما دخلوا الولاياتين البورنييتين كأنهم يزورون دولة أخرى، وتهدف هذه المقاربة الى حماية المميزات الخاصة لكلتا الولاياتين ومصالحهما من خلال تنظيم تدفق سكان البلاد الاصليين، وان التعديلات الكبيرة التي قد تجري على قانون الولايات تحتاج الى موافقة تلك الولايات ايضاً.

× في الهند ساعدت الحكومة الفيدرالية، طيلة السنوات الست الاولى من الاتحاد بعض الولايات الاقل تطوراً الى ان اصبحت قادرة على ممارسة سلطاتها التشريعية الخاصة، والاخذ في الاعتبار اختلاف الولايات من حيث نسبة السكان ومستوى دخل الفرد والمنطقة ومتطلبات البنية التحتية والريفية والاقتصادية والجهد الضريبي. واختارت ولاية كارناتاكا اطلاق اسمها اعتماداً على اسمها التاريخي للتعبير عن هويتها الخاصة وهي تشكل موطن لغة الكناوا ايضاً.

ولاية جرت المحاكمة في المكان الذي يحدده تعليمات الكونغرس.

وفي دستور الولايات الامريكية المتحدة يسمح لولايتين او اكثر بابرام اتفاقية للقيام باجراء مشترك وتصبح سارية المفعول عند الموافقة عليها من قبل الكونغرس، ولقد تم استخدام الاتفاقيات بين الولايات في عدد من الاتحادات والفيدراليات من جانب الوحدات الاقليمية كوسيلة للقيام بعمل مشترك حين يوجد اجماع بدون استدعاء التدخل المباشر من جانب الحكومة الفيدرالية.

وفي سنوات السبعينات وأثناء العمل في مشروع مد خط أنابيب لنقل النفط عبر ولاية ألاسكا الأمريكية الى خليج برودهو أدركت حكومة الولاية أن الامتيازات النفطية الجديدة ستدر إيرادات كبيرة، وفي العام 1976 صوت مواطنو ألاسكا على تعديل الدستور بهدف ما عرف باسم صندوق "ألاسكا الدائم" الذي يتولى إدارة وأستثمار 25% من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة الولاية من تطوير إحتياطي النفط، ويعد هذا الصندوق الأول من نوعه الذي يعترف بالحقوق الكاملة لمواطني الولاية في المشاركة بشكل مباشر في الإيرادات العامة.

في دستور الإمارات العربية المتحدة لعام 1971 مادة (23):

تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة، ويقوم المجتمع على حفظها وحسن استغلالها لصالح الاقتصاد الوطني.

مادة (117):

يستهدف الحكم في كل إمارة بوجه خاص، حفظ الامن والنظام داخل أراضيها وتوفير المرافق العامة ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي فيها.

مادة (124):

على السلطات الاتحادية المختصة، قبل إبرام أية معاهدة او اتفاقية دولية يمكن ان تمس المركز الخاص بإحدى الإمارات، استطلاع رأي هذه الإمارة مسبقاً وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه.

تنشط للتنسيق ما بين الكيانات حول امور ليست ذات مسؤوليات حصرية.

× في المانيا الاتحادية هناك تحويلات مالية ما بين الولايات تصل الى %62 ليتم خلق تكافؤ مالي من خلال مجموع واردات الولايات حيث تدفع فيه مقاطعات اللاندر الغنية للمقاطعات الفقيرة وفق صيغة معينة. ويقوم المجلس الفيدرالي الذي يمثل ولايات المانيا بتعين عدد من اعضاء المحكمة الدستورية فيما يقوم مجلس النواب بتعين العدد الاخر. ومن الاختلافات البارزة في الاتحاد الفدرالي الألماني وجود مشاركة مباشرة أكثر من غيرها من جانب حكومات الولايات الفدرالية في عملية صنع القرارات التي تتخذها الحكومة الفيدرالية من خلال تمثيل رؤساء وزرئها ووزرائها المعينين في المجلس الفيدرالي الثاني/ مجلس الشعب، Bundesrat، الذي يتمتع بحق النقض (فيتو) على كافة التشريعات الفيدرالية التي تمس الولايات الفيدرالية (يقع حوالي 60 بالمائة من التشريعات الفيدرالية في هذه الفئة). ومن ثم بعد Bundesrat توجد المؤسسة الرئيسية في العلاقة المتشابهة بين الحكومة الفيدرالية والولايات في الاتحاد الفيدرالي الألماني. وفي هذا الإطار تتساوى الولايات الفيدرالية في سلطاتها النسبية رغم ضرورة وجود تدابير مالية خاصة للولايات الفيدرالية الجديدة الشرقية الخمس على وجه الخصوص.

× وفي امريكا فان سلطة التعيين في ولاية (نيويورك) تستقر في يدي مجلس يتألف من الحاكم واربعة اعضاء من مجلس الشيوخ يختارهم مجلس الولاية، وللمواطنين في كل ولاية الحق في التمتع بجميع امتيازات المواطنين في الولايات الاخرى. وفي الدعاوي المدنية بين المواطنين يكون كل حكم يصدر على واقعة تبرز فيه دعاوى القانون العام صالحاً لأن يتم النظر فيه امام هيئة المحلفين اذا ابدت الاطراف رغبة في ذلك. ذكر في البند (3) فصل (3) الفقرة (3) تتم محاكمة جميع الجرائم، الا في حالات التقصير، امام هيئة محلفين، وفي الولاية التي تقترب الجريمة فيها، فاذا لم تقترب ضمن حدود أي

حل البرلمان في الأنظمة الدستورية المقارنة

في دساتير اللاندر الألمانية: نظمت دساتير ILANDER الألمانية- باستثناء دساتير ولايتي BREME -BADEWURTEMBERG، الحل الذاتي للدايت 1. DIETE.. ففي ولاية BAVIERE يتطلب الدستور لإجراء الحل الذاتي التصويت عليه بالموافقة بالأغلبية المطلقة (م 1/18 من الدستور). وكذلك الوضع في كل من ولاية HAMBOURG (م 1/11 من الدستور)، وولاية HESSE (م 80 من الدستور) وولاية RHENANIE WESTPHALIE (م 1/35 من الدستور)، وولاية PALAINAT (م 1/84 من الدستور)، وولاية RHENANIE (م 2/31 من الدستور).

ويتطلب الدستور في بعض الولايات الأخرى التصويت بالموافقة بأغلبية ثلثي أعضاء اللانداغ 2. LANDTAG، كما في ولاية BERLIN (م 39/1 من الدستور)، وولاية BASSE- SAXE (م 7 من الدستور)، وولاية LA SARRE (م 71/1 من الدستور).

ووفقاً لدستور ولاية HAMBOURG، يجب أن يصدر الاقتراح بالحل من ربع أعضاء اللانداغ على الأقل. أما دستور ولاية BASSE- SAXE، فإنه يتحتم صدوره من ثلث النواب. ولقد أستخدم الحل الذاتي لأول مرة في ولاية BASSE- SAXE في 21 أبريل سنة 1970 كنتيجة للارزمة التي أدت الى تصدع التحالف الحكومي. كما أستخدم في 29 يناير سنة 1981 كمحاولة لحل الأزمة السياسية التي حدثت فجأة في BERLIN- OUEST عقب المهزلة المالية، وبسبب عدد من المسائل الأخرى التي وضعت تحالف S.D.P- F.D.P في موضع اتهام سياسي 3.

نظام الحل الاستثنائي (أو الشعبي)

استفتاء على ذات الحل:-

وقد أخذ بهذا النظام بعض المقاطعات السويسرية كمقاطعة BERNE في دستور 4 يونيو سنة 7893، ومقاطعة THURGOVIE في دستور سنة 1869، ومقاطعة SCHAFFHOUSE في دستور سنة 1875. فينص دستور BERNE مثلاً

في المادة 22 على أنه "يجب تجديد البرلمان في Grand Conseil Le تجديداً كلياً غير عادي، إذا طالب بذلك الشعب. ويجب على البرلمان أن يأمر بهذا الاقتراح إذا طلبه اثنا عشر ألفاً من الناخبين".

كما يوجد هذا النظام في بعض دساتير الولايات الألمانية، كدستور ولاية BADE- WURTEMBERG الصادر سنة 1953، والذي يقضى في مادته 1/43 بأن البرلمان Landtag le يحل بواسطة الحكومة بناء على طلب مائتي ألف ناخب. ويحدث الاستفتاء في مدة ستة أسابيع فإن جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الاقتراح بالحل بأغلبية الاصوات، تم حل البرلمان، ولا يكون للسلطة التنفيذية في هذه الحالة إلا أن تمتثل لرغبة الشعب، ولقد تم استخدام حكم هذه المادة عام 1971.

نصف عدد المواطنين الذين لهم حق التصويت

على الأقل 4.

ونص أيضاً دستور ولاية BAVIERE الصادر سنة 1946 على نظام الحل الاستثنائي بصورة مباشرة، فتقرر المادة 3/18 أنه يمكن ان ينحى البرلمان landtag من وظيفته- وذلك على حد تعبير نص المادة، فهي لم تستخدم مصطلح "الحل"- وذلك بناء على اقتراح مليون ناخب. ويأخذ دستور ولاية LIECHTENSTEIN أيضاً بهذا النظام بجانب حق الحل الذي يملكه الأمير، فتقضي المادة 3/48 بأنه يكون من حق ستمائة مواطن أو أربع قرى طلب حل البرلمان La Diete، ثم عرضه على الاستفتاء.

ويعد دستور استراليا الصادر سنة 1900 من بين هذه الدساتير التي اعتنقت هذا النظام فمنح في مادته 57 الحاكم العام الحق في حل مجلسي البرلمان معاً في حالة تبني المجلس مشروع قانون رفضه مجلس الشيوخ مرتين متتبعتين خلال ثلاثة شهور، أو في حالة ما إذا أهمله مجلس الشيوخ ولم يلق له بالاً، أو إذا اعتمده ولكن مع بعض التعديلات التي لا يقبلها مجلس النواب، ولقد حظر الدستور اجراء مثل هذا الحل خلال السنة أشهر الاخيرة للمدة التشريعية لمجلس

تدخل الملك عن طريق مرسوم الحل الذي يجب أن يصدره، إلا أن التوقيع المجاور الذي اشترطه الدستور- لخصه هذا المرسوم- من قبل رئيس الكونجرس يدعونا الى التساؤل حول ما اذا كان ذلك يتلاءم مع الصفة الإلزامية للحل في هذه الحالة؟ ويمكن القول أن في حرص المشرع الدستوري الاسباني على استلزام مثل هذا التوقيع، حتى في هذه الحالة التي يكون فيها الحل أمراً اجبارياً، ضمان لحياضية وعدم تعسف الملك في استخدامه لسلطة في إقتراح مرشح لرئاسة الحكومة والمنصوص عليها في المادة 62 من الدستور، ومن ثم عدم إصداره على ترشيح من هم ليس باهل ثقة، ظناً منه أن الكونجرس ليس أمامه إلا أن يقبل، والا سُلط عليه من لايرحم وهو الحل.

ويقوم الحل الإلزامي في اسبانيا بوظيفة وقائية أولية وهي ايجاد الاغلبية البرلمانية خلال مدة معقولة، وعادة ما تؤتي هذه الوظيفة أكلها في بداية المادة التشريعية. كما قد يلعب دوراً بديلاً للحل الذاتي، وذلك إذا ما كانت أغلبية الكونجرس مؤيدة لإجراء إنتخابات مبكرة، فتعمدت أن لا يحظى أي مرشح في خلال مدة الشهرين التي تبدأ من تاريخ أول تصويت بثقتها، فيتحقق بذلك مرادها، وهذه الوظيفة الأخيرة يمكن أن تمارس في أي وقت من المدة التشريعية وبخاصة قرب نهايتها.

في دساتير لاندز الألمانية:

تتبنى عدد من ولايات ألمانيا الاتحادية نظام الحل الإلزامي، فتقضي المادة 47 من دستور BADE- WURTEMBERG بأنه في حالة عدم تولي حكومة جديدة خلال الثلاثة أشهر التالية للجلسة في المدة التشريعية أو في حال إستقالة رئيس الوزراء الأخرى la Deriner Ministerpräsident من وظيفته، يحل البرلمان la andtag بصورة تلقائية. ويعد هذا الدستور الوحيد من بين الذي أخذ بنظام الحل التلقائي في بداية المدة التشريعية، وذلك في حالة استقالة أو موت رئيس الوزراء خلال تلك المدة ويتعذر تولية خليفة له. وتحدد دساتير كل من baviere

النواب5.

ولقد نهج دستور الاتحاد السوفيتي البائد الصادر في الخامس من ديسمبر سنة 1936 ذات النهج، فبعد أن خص رئيس الدولة بحق حل مجلس السوفيت الاعلى في المادة 6 D/49 ، جعل هذا الحق مرهوناً بما جاء بالمادة 47 من الدستور والتي تقضي بأنه في حالة الخلاف بين المجلس الاول Le Soviet de Nationalites والمجلس الثاني lunion، يعرض موضوع الخلاف على لجنة تتشكل بواسطة المجلسين على اساس التمثيل المتعادل، فإن لم تصل هذه اللجنة الى حل توفيقى، تفحص مسألة الخلاف مرة أخرى أمام المجلسين، فإن فشلا كذلك في البت في هذا الامر، حل رئيس الدولة مجلس السوفيت الاعلى وحدد ميعاداً لإجراء الانتخابات الجديدة7.

ولم يتوان دستور الدنمارك الصادر سنة 1915- الذي كان يتبنى نظام المجلسين- في الأخذ بهذا النظام في مادته 22 بان قرر للملك حق حل المجلس الاعلى le landsting، وهو المجلس الذي لا يمكن حله إلا في حالة تغيير الدستور، وذلك في حالة نشوب النزاع بينه وبين المجلس الادنى le folketing احول مشروع قانون تبناه.

في دستور اسبانيا سنة 1978-

تعطي المادة 62 من الدستور الملك سلطة اقتراح مرشح لرئاسة الحكومة وتعيينه بمقتضى الشروط التي اوردها المادة 99 من الدستور، وموادها تعيين المرشح الحاصل على الاغلبية المطلقة لأعضاء البرلمان le congres، فإن لم تتحقق تلك الاغلبية في التصويت الاول، فإنه يكتفي حصول المرشح في التصويت الثاني- والذي يتم بعد ثمان واربعين ساعة من التصويت الاول- على الاغلبية البسيطة، ثم نصت الفقرة الخامسة من المادة ذاتها على أنه: لو لم يحظ أي مرشح في خلال مدة شهرين من تاريخ أول تصويت بثقة الكونجرس، يحل الملك المجلسين ويدعو الى انتخابات جديدة، وذلك مع أخذ توقيع مجاور على ذلك من قبل رئيس الكونجرس8.

ويتطلب الحل الوارد في المادة 5/99 من الدستور المذكور- كما هو واضح من نصه-

المادة 5/44، و LA SARRE في المادة 71، و rhenane- palatine في المادة 99 مدة أربع أسابيع من وقت خلو معقد للوزراء، إن يتم فيها تولية حكومة جديدة، فإنه يحل البرلمان le landtag إلزامياً بواسطة رئيسه. وكذلك كان دستور HESSE، إلا أنه حدد المدة التي يجب أن تتولى فيها الحكومة الجديدة بإثنتي عشر يوماً فقط وذلك بموجب نص المادة 114 من الدستور9.

عزل رئيس الدولة والبرلمان:-

هناك دساتير تنظم مسئولية رئيس الدولة السياسية وعلاقته بالبرلمان والشعب، فبقاء رئيس الدولة في منصبه أو عزله عند حدوث خلاف مع البرلمان، مرهون برأي الشعب، ويتم ذلك بناءً على اقتراح من البرلمان بعزل رئيس الدولة ويعرض هذا الاقتراح على مجموع الناخبين ليقولوا كلمتهم بهذا الصدد، فإن لاقى الاقتراح قبولاً لدى الشعب، يتم العمل به ويعزل الرئيس، وإلا فإنه يتم حل البرلمان الذي تسرع في حكمه، فلم يحس ببنبضات الشعب ولم يستشعر احساسه، فكان جزاؤه الحل. ومن أمثلة هذه الدساتير دستور ألمانيا الصادر سنة 1919، ودستور أيسلندا الصادر في 17 يونيو سنة 1944 في مادته الحادية عشرة، ودستور النمسا الصادر سنة 1929 في المادة 60، وكذلك دستور إسبانيا الصادر سنة 1931 في المادة 82.

ويقدم النظام الدستوري البلجيكي خلال القرن التاسع عشر ثلاثة أمثلة تم فيها حل أحد مجلسي البرلمان إثر وقوع النزاع بينه وبين الحكومة، كانت على التوالي في أعوام 1833، 1851، 1864. وجاء حل البرلمان عام 1833 نتيجة التدهور المتصاعد في العلاقات ما بين الحكومة ومجلس النواب الذي وجّه لها انتقادات عنيفة بشأن سياستها الخارجية، واشتد الموقف تازماً بعد ذلك بسبب مشروع ميزانية الحرب الذي تقدمت به الحكومة، مما أدى بهذه لاختياره إلى اقناع الملك بأن حل البرلمان هو الوسيلة الوحيدة لحل هذه الأزمة، فصدر قرار ملكي في أبريل سنة 1833 بحل مجلس النواب.

ويعد حل 1851 الحالة الوحيدة التي تم

فيها حل مجلس الشيوخ بمفرده 10، وذلك بسبب النزاع الذي نشب بين الحكومة والاحرار برئاسة CHARLES ROGIER وإغلبية مجلس الشيوخ بشأن مشروع قانون ضريبي على الشركات تقدمت به الحكومة وحصل على تأييد مجلس النواب الذي كانت أغلبية أعضائه من الاحرار إلا أنه لاقى معارضة من أغلبية مجلس الشيوخ الذي كان يقسم مقاعده الكاثوليك والاحرار، مما دعا حكومة الاحرار الى تقديم استقالته الى الملك الذي خاب مسعاه في تشكيل حكومة جديدة مما جعله يتمسك بالحكومة المستقيلة والتي عاودت الكرة فتقدمت بمشروعها مرة أخرى بعد التعديل إلا أنه قوبل أيضاً بالرفض للمرة الثانية، فما كان من الملك إلا أن قبل طلب الوزارة بحل مجلس الشيوخ، وتم ذلك في 4 سبتمبر سنة 1851. ولقد أتى هذا الحل ثماره بعد ان ضمنت الانتخابات الاحقة الاغلبية للاحرار في مجلس الشيوخ كما في مجلس النواب11.

وظلت حكومة الاحرار في السلطة من عام 1861 حتى 1864 حيث اصطدمت في شهري مايو- يونية 1864 بمعارضة اليمين الذي قوت شوخته بعد أن فقد الاحرار- بوقاة أحد الاحرار الاعضاء- الصوت الوحيد الذي يرجحهم في مقاعد مجلس النواب. وقاد اليمين المعارض اضراباً تمثل في عدم حضور جلسات المجلس لتعطيله عن قيام بوظيفته، ومن ثم وضع الحكومة في مازق حرج وتعريض البلاد لفرغ تشريعي، فما كان من الملك إلا أن استجاب لطلب الوزارة التي رأت استحالة التوفيق بينها وبين اليمين المعارض، فكان حل 16 يوليو سنة 186412.

ونلاحظ من حالات الحل الثلاثة التي سقناها من التاريخ الدستوري البلجيكي أنها عنيت بصورة مباشرة الوزارة والملك من ناحية والمجلس من ناحية اخرى، وكانت نتيجة حتمية للنزاع بين الجانبين.

ونجد كذلك لوظيفة حق الحل في فض الاشتباك بين الحكومة والبرلمان تطبيقات في هولندا، فقد قاد النزاع بين الحكومة والاغلبية البرلمانية في عديد من الجولات إلى استخدام حق الحل، فكانت حالات الحل الواقعة أعوام 1866،

تبنيها16.

يمكننا ان نستخلص من العرض السابق لفكرة النزاع بين الحكومة والبرلمان وما سردناه من تطبيقات لهذه الفكرة في الواقع الدستوري، ان هذا النزاع في حقيقته يرجع الى فعل ووضع الاحزاب السياسية التي لها دور على المسرح السياسي وبما تحمله من تأثير واضح على تكوين السلطات الدستورية، فحدوث النزاع يعتمد في الواقع على حالة هذه الاحزاب من حيث عددها وفلسفتها، ومدى انسجامها وتفاعلها سعياً وراء تحقيق الصالح العام، ومن هذا المنظور يمكننا القول ان سبب النزاع هو ظهور أغلبية معارضة او حدوث تصدع في صفوف التحالف الواحد.

- حل 1993 في روسيا-

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهيار الامبراطورية الشيوعية، تطلّع دعاة الإصلاح ومن بينهم الرئيس الروسي B. ELTSINE نحو الإصلاح الدستوري . وكان الرئيس الروسي يعتمد في سبيل تحقيق تلك الإصلاحات على ورقة رابحة يمسكها بيده، وهي تأييد الشعب له الذي تجسد في انتخابه رئيساً للدولة بالاقتراع العام 1991، وتؤكد تأييد الشعب له في استفتاء ابريل عام 1993 بشأن تلك الإصلاحات التي اقترحها لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد، والتي لاقت قبولاً واسعاً لدى الشعب الروسي.

ولكن البرلمان الروسي- الذي كان لا يزال يعيش على أطلال الشيوعية- لم يساير رئيس الدولة في إجراء تلك الإصلاحات، واعترض عليها بشدة معتمداً في ذلك على الدستور الموضوع في عهد بريجنيف- الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي- فحاول مراراً وتكراراً تأخير اصدار الدستور الجديد الذي يحمل بين جوانبه الإصلاحات المنشودة، أملاً بذلك في الرجوع الى النظام الشيوعي الغابر الذي تكوّن في ضله. ولم يجد الرئيس الروسي مفرأ لحل ذلك النزاع بينه وبين البرلمان سوى بحل هذا الأخير وتحديد يومي 11، 12 ديسمبر سنة 1993 موعداً لإجراء

1868، 1894، 1933 أثر النزاع بين الحكومة ومجلس النواب13، وكان حل 1904نتيجة النزاع بين الحكومة ومجلس الشيوخ14.

ففي نوفمبر 1867 رفض مجلس النواب مشروع ميزانية الشؤون الخارجية الذي تقدمت به الحكومة، مما حدا بهذة الأخيرة الى اللجوء الى الملك لحل هذا المجلس، وقد كان في يناير سنة 1868. وما كان حل 1933 عن ذلك ببعيد، فقد كان نتيجة خلاف بين الحكومة ومجلس النواب بخصوص مشروع قانون يتعلق بالتنظيم القضائي، حيث كان المجلس قد تبني تعديل بهذا الشأن قوبل بالرفض من قبل الحكومة . اما في العام 1904 فكان الحل من نصيب مجلس الشيوخ الذي أصدر على رفض مشروع قانون تقدمت به حكومة KUYPER بشأن التعليم الجامعي برغم كونه مؤيداً بأغلبية اليمين في مجلس النواب فكان لهذا النزاع صفة مزدوجة، حيث كان نزاعاً بين الحكومة ومجلس الشيوخ وفي ذات الوقت نزاع بين هذا الأخير ومجلس النواب، وما لبث أن انتهى الى حل مجلس الشيوخ بإعلان ملكي بناء على رغبة الحكومة في ايجاد أغلبية مؤيدة لها في كلا المجلسين.

ولعب أيضاً حق الحل دوره في حل النزاع بين الحكومة البرلمان في العديد من النظم الدستورية التي لا تكون فيها الحكومة مسؤولة سياسياً إلا أمام المجلس الأدنى الذي يمثل الشعب بصورة مباشرة. ففي الهند تم حل المجلس الأدنى lok sabah في ديسمبر سنة 1970 بناءً على طلب رئيس الوزراء السيدة GANDAH من أجل ايجاد مجلس جديدة من أبناء الحزب الحاكم يمكنه التصدي لأية مقاومة قد تتعرض لها التغييرات الدستورية- التي يسعى الى تحقيقها هذا الحزب- من قبل المجلس الاعلى rajya sabah 15. وأسفرت الانتخابات التي أجريت في مارس 1971 عن تحقيق هذا الهدف، فقد حصل حزب المؤتمر الحاكم le paryi du congirs بقيادة رئيسة الوزراء السيدة GANDAH على أغلبية الثلثين في المجلس الأدنى الجديدة lok sabha، فكان خير عون وسند للحكومة في شأن تلك التعديلات الدستورية التي

انتخابات تشريعية جديدة.

ولقد كان الهدف واضحاً من إجراء هذا الحل، حيث أراد الرئيس الروسي ابعاد خصومه من البرلمان من ناحية، ومن ناحية أخرى تقوية جبهته والإتيان بمجلس جديد يؤيد خطواته نحو الإصلاح الذي يبتغيه. ولم يفعل الرئيس الروسي هذا من فراغ لأنه كان يقف على أرض صلبة بتأييد الشعب له، فكان واثقاً من ان الانتخابات الجديدة سينبثق عنها مجلس جديد يؤيده بقوة. وجاءت نتيجة الانتخابات كما توقعها BL TSINE باغلبية برلمانية تدعم أغلبته الرئاسية وذلك بعد أن شهدت البلاد أحداثاً جساماً، أو قد شرارتها البرلمان المنحل الذي أبى أن يخضع لقرار حله، وأراد أن يشعل نار الفتنة لولا تدخل الجيش- الذي كان مؤيداً للرئيس الروسي- والذي وضع حداً لتدهور الأوضاع. 17

ولم تكن الحكومة القائمة قد امسكت بزمام الحكم الا منذ أقل من عامين، ولكنها قررت مع ذلك اتخاذ إجراء الحل اعتقاداً منها بأنها تستطيع أن تحصل على أغلبية قوية في الانتخابات، وهذا ما حدث بالفعل، فقد حقق الحزب الوطني فوزاً بإضافته أربعة مقاعد إلى رصيده.

حل 1961 في بلجيكا

في ديسمبر من عام 1960، تقدمت الحكومة الاشتراكية المسيحية الحرة بقيادة EYSKENS بمشروع قانون يحتوى على برنامج ضخم للإصلاح القومي، وكان ذلك عقب المشكلة الكونغولية، الا ان ذلك المشروع كان له تأثير في احداث اضرابات عامة استمرت حتى منتصف يناير من عام 1961. ولما اصبح الاضراب على وشك الانتهاء، اعتمد مشروع القانون في المجلس. في تلك اللحظة بدأت فكرة الحل التي طالبت بها المعارضة- منذ نهاية المسألة الكونغولية والتعديل الوزاري الذي اعقب ذلك في ديسمبر عام 1960- تلوح في أفق حزبي الحكومة. وعند انتهاء حركة الاضراب في 23 يناير، ايدت الاحزاب الثلاثة الكبرى هذه الفكرة، وقد اتخذ قرار الحل في 25 يناير بعد المحادثات التي اجريت بين رئيس

الوزراء ورؤساء الحزبين الرئيسيين الذين تشكل منها الحكومة، بيد ان هذه القرار تأجل عرضه على الملك ليقوم باصداره، وذلك لوجود خلافات على بعض النقاط بين هذين الحزبين، والتي ادت الى تقديم وزراء احد الحزبين استقالتهم الى الملك في 20 فبراير، غير ان هذا الاخير رفضها واعلن حل البرلمان.

يتضح مما سبق ان قرار الحل لم يات في حقيقته تحت تأثير الحركة الشعبية التي تمثلت في اضراب عام، لأن هذا الاخير كان قد انتهى بالفعل قبل اتخاذ قرار الحل. وهذا شبيه بما قلناه بشأن حل 1951 في نيوزيلندا، فلم يكن الهدف وراء هذا الحل امتصاص المعارضة خارج البرلمان بقدر ما كان تسوية للخلافات المثارة بين حزبي الحكومة التي ادت الى تقديم الوزراء الاحرار لإستقالتهم التي رفضها الملك بدوره، ولجا الى حل البرلمان.

وقد يحدث الحل نتيجة التغييرات التي تحدث في العدد القومي للسكان، مثلاً سبب زيادتهم بعد ضم أقاليم جديدة او نتيجة ارتفاع معدل السكان. والمثال على الحالة الاولى حل 1882 في اليونان وحل مجلسي البرلمان في الدنمارك عام 1920. ومثال الحالة الثانية حل 1912 في بلجيكا.

عدم تأثير مجالس البرلمان بالحل-

ان تكوين البرلمان من مجلسين، هو التكوين الذي سارت عليه معظم الدول ذات التقاليد البرلمانية العتيدة كإنجلترا وفرنسا وحاكتها في ذلك نسبة ليست قليلة من الدول العريقة في الديمقراطية سواء الاتحادية منها كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) وسويسرا، او دول اخرى مثل بلجيكا وايطاليا. وبوجود هذا التكوين فان هناك قواعد عمل مختلفة تمارس في حال حل احد المجلسين. فمجلس الشيوخ البلجيكي كان يقسم الاعمال التشريعية التي تحال اليه من قبل المجلس المنحل الى قسمين: ما كان منها مقترحاً من النواب فتعتبر قائمة لا بناءً على قرار مجلس النواب ولكن بناءً على المرسوم الذي عرضته به الحكومة

اجل حماية حقوقه في مواجهة الحكومة المركزية في الفترة الواقعة بين فصلين تشريعيين. وتتمتع هذه اللجنة بما للجان التقصي والتحقيق من حقوق، ولكنها لا تمتلك سلطة التشريع او انتخاب المستشار الاحادي، le chancelier federala كما لا يحق لها ايضاً ان تضع الرئيس الاتحادي في موضع الاتهام، وعلاوة على ذلك، فقد أجازت للدفاع، ممارسة مهامه في المسافة الواقعة بين الفصلين التشريعيين، وتكون للجنة الدفاع سلطات لجنة التحقيق. ويظهر جلياً مما قررته المادة السابقة، أنها لم تفرق هي الأخرى في هذا الشأن بين النهاية الطبيعية للبرلمان بإنقضاء المدة التشريعية والنهاية غير الطبيعية عن طريق الحل.

كما تبني هذا النظام دستور النمسا الصادر سنة 1920، ولم يتخل عنه اثر التعديل الدستوري الذي تم في اول يوليو سنة 1975، حيث قضت المادة 2/55، بأنه في حالة حل المجلس الوطني بواسطة الرئيس الاتحادي بموجب المادة 1/29، ينتقل حق المعاونة في الوظيفة التنفيذية الذي هو من حق اللجنة الرئيسية للمجلس الوطني- الذي يتمثل في اعطاء الموافقة بشأن بعض القرارات بمقتضى الشروط الواردة في المادة 55/1 من الدستور- الى اللجنة الدائمة أثناء حل البرلمان 18.

وقد أخذ دستور تشيكوسلوفاكيا الصادر سنة 1922 أيضاً بهذا النظام، حيث أوجبت المادة 54 من هذا الدستور قيام لجنة خاصة أثناء الحل باتخاذ الوسائل الضرورية ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية، تتكون هذه اللجنة من 24 عضو، 16 منهم من النواب، وثمانية من الشيوخ، ينتخبهم البرلمان كل عام بطريقة تمثل الاحزاب جميعاً فيها بنسبة كل منها.

ويبدو ان دستور اسبانيا الصادر سنة 1978 قد تأثر بالتنظيمات السابقة، فقد اوجبت المادة 3/78 من هذا الدستور تشكيل (مفوضية دائمة) في كل مجلس من مجلسي البرلمان، يستمران في ممارسة وظائفهما في حالة انتهاء الوكالة او حل البرلمان حتى تكوين البرلمان

ذلك المقترح، وهذا المرسوم يبقى اثره ما لم يسترد من قبل الحكومة، اما القسم الثاني فلا ينظر فيه وتختلف فيه الاعتبارات الدستورية، على اعتبار ان مجلس الشيوخ خرج من اختصاصاته بمجرد حل المجلس الأخر على اساس ان روح الدستور تقضي بأن يكون تقرير القوانين من هيئتين معاصرتين، ولأن في نشر رئيس الدولة لقانون لم يقره المجلس الجديد فعل اعتداء على حقوق هذا المجلس. ولكن منذ عدة سنوات ضعف التشبث بهذه الاعتبارات الدستورية فقرر مجلس الشيوخ أن يبقى مختصاً بالنظر في المشاريع متى أدرج المشروع في جدول اعمال المجلس واصبح استبعاده غير ممكن.

ومسألة تحديد الطبيعة القانونية للأعمال التشريعية القائمة أمام المجلس قبل حله، تعد من المسائل التي لا تجد لها حظاً في التنظيم في الدساتير الحديثة، ويستثنى من ذلك الدستور الهندي الصادر سنة 1949 الذي نظم في المادة 107 هذه المسألة مقتضياً في ذلك أثر القواعد الانجليزية في هذا الشأن.

نظم اللجان الدائمة:

ان الهدف الرئيسي من هذا النظام هو ضمان دوام الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، ويتحقق ذلك باستمرار هذه اللجان في عملها في فترة تعطيل البرلمان الذي قد ينتج عن حله او تأجيله او انتهاء الفصل التشريعي. ونجد مثل هذا النظام في دستور weimar، حيث نصت المادة 35 على أنه: يتم انتخاب لجنتين من بين اعضاء البرلمان، هما لجنة الشؤون الخارجية وحماية حقوق التمثيل الوطني وتكونان لهما السلطة في مراقبة الحكومة في حالة عدم اجتماع البرلمان، وبصفة خاصة في حالة الحل.

ولقد استوحى القانون الاساسي لولاية BONN الالمانية هذا التنظيم من الدستور السابق. فبعد ان ارسى المادة 39 من هذا القانون قاعدة تقليدية مؤداها "انقضاء المدة التشريعية للبرلمان بمرور اربع سنوات من اول اجتماع له او بحله" جاءت المادة 45 لتقرر ان للبرلمان bundestag ان يشكل لجنة دائمة من

الجديد 19 les nouvelles cortes generales.

وتملك هذه المفوضية سلطات المجالس طبقاً للمادتين 86، 116 من الدستور. إلا أن المادة 78 من الدستور الإسباني المذكور قد أوجدت مخرجاً لتلك المسألة التي تركها الدستور الفرنسي معلقة، والخاصة بكون البرلمان منحلاً وقت اللجوء إلى إعلان الظروف الاستثنائية، وذلك بأن خولت اختصاص البرلمان القائم في مثل تلك الظروف للمفوضة المشكلة، فتعرض عليهما الإجراءات المتخذة في هذه الظروف التي لا تحتل التأخير، ومن ثم تحكم الرقابة على السلطة التنفيذية التي قد تسول لها نفسها أمراً، فتلجأ إلى حل البرلمان أولاً ثم تعلن العمل بالظروف الاستثنائية، معتقدة أنها بذلك تستطيع أن تتخذ ما يحلو لها من إجراءات بمنأى عن قبضة البرلمان وبما قد يحمل الخطر على الأمة ومستقبلها.

عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية

تفرض القوانين الأمريكية شروطاً عامة وشروطاً خاصة لعمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية. فبعض الولايات في أمريكا مثل شيكاغو، تعطي الفرصة لمواطنيها بالتعبير عن رغبتهم بالتبرع وذلك بوجود بيانات تقع خلف رخصة القيادة لكن على العموم لم تجمع الولايات المتحدة الأمريكية على قانون واحد لنقل الأعضاء. ووضع مثل هذا لابد وأن يعتبر خلافاً في حكم المسألة الواحدة باختلاف المكان، إلى أن ظهر القانون الموحد المعروف بـ uniform anatomical gift act (UAGA) وذلك في عام 1968 والذي انبثق عن المؤتمر الوطني الأمريكي الموحد للأعضاء.

إن سن الرابعة عشرة وحسب القانون الأمريكي، هي سن البلوغ، والتي يصبح فيها الإنسان قادراً على فهم ماهية التبرع كفعل بدون الرجوع إلى الوالدين أو الأولياء. بالإضافة إلى أنه اشترط أن يكون المتبرع بين سن الرابعة عشرة والثمانين قادر صحياً على ذلك التبرع في حين أن السن المفضلة للنقل من الموتى للأحياء هي سن الخامسة والخمسين.

المصلحة المؤكدة Best interest

ويتمثل هذا الاتجاه بالحكمين التاليين:-

1- الحكم الصادر عن محكمة كولورادو سنة 1972 في القضية المتكونة بين هارت ضد براون، وتتلخص وقائع القضية في أن طفلة عمرها (8) سنوات أصيبت بمرض في الكليتين. وأشار الأطباء إلى ضرورة نقل إحدى كليتي شقيقتها التوأم حفاظاً على حياتها، وقد رفض أطباء المستشفى إجراء الجراحة رغم موافقة الوالدين والأخت، على اعتبار أن موافقة القاصر لا تكفي بذاتها لاستقطاع عضو من أعضاء جسمه، كما أنها لا تشكل سناً للإعفاء المسؤولية.

وعندما رفع الأمر لمحكمة كولورادو أقرت بحق الأخت في إعطاء شقيقتها إحدى كليتيها السليمتين، وأمرت بإجراء العملية وعلى وجه السرعة. وقالت المحكمة "أن للوالدين الموافقة على نقل الكلي، إذ أن ذلك سيحقق مصلحة مؤكدة للمتلقى القاصر، بالنظر إلى الأضرار البسيطة التي قد تلحق بالمتبرع".

كذلك استشعرت المحكمة أنه يربط الأختين رباط نفسي وعاطفي وثيق، وأن من الأفضل أن تعيشاً معاً، إذ الصدمة من وفاة إحداهما تفوق في أثرها، القدر المحدد المنتقص من المعطي وفي حالة المتبرع، أي أن الحافظ على الترابط الأسري والألفة بين الأختين يشكل في ذاته مصلحة مؤكدة حتى بالنسبة للأخت التي لا تعاني أية متاعب صحية".

2- الحكم الصادر عن محكمة تكساس في قضية ليتل عام 1979 والتي أجازت فيها نقل كلية طفلة عمرها (14) سنة إلى شقيقتها القاصر الذي يعاني من مرض في الكليتين، بالإضافة إلى إصابتها بمرض عقلي.

ولم تقر المحكمة العليا حكم محكمة (أول درجة) والذي رفض التبرع استناداً إلى أن السوابق القضائية تجيز نقل الأعضاء من المصابين بأمراض عقلية ولا تجيز الصورة العكسية، أي من شخص عاقل إلى شخص آخر مصاب بمرض عقلي.

وجاء في أسباب حكم المحكمة العليا لولاية

صاحب السلطة الأبوية. ومنذ بداية هذا القانون أخذت المحاكم الأمريكية تركز على أهمية رضا المريض على أي إجراء يجريه الطبيب وذلك في القرار الشهير الصادر عام 1914 في قضية V society of Newyork.schloendorff . Hospital) حيث جاء فيه: (أن من حق كل شخص بالغ وعاقل أن يبدي رضاه على أي تصرف يجريه الطبيب على جسمه. وأن الجراح الذي يجري عملية دون أخذ موافقة المريض يقع تحت طائلة المسؤولية عن أي ضرر يحدث له).

وقد تعددت الآراء لدى الفقه والقضاء الأمريكي حول رضا المريض القاصر وبدا ذلك في اتجاهين يتلخص الأول في أنه إذا كان المريض خاضعاً للولاية والوصاية، فلا يعتد برضائه ويكتفي بإذن وليه أو وصيه، ذلك أن الولاية والوصاية يتم تقريرها بالنظر إلى عدم قدرة المريض أو الفرد على مباشرة أي تصرف من التصرفات القانونية بنفسه، لغياب عنصر الإدراك لديه. وهذا يعني وجوب صدور الرضاء من الولي أو الوصي الشرعي وفي حدود مصلحة المريض القاصر العلاجية.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة لويزيانا بأنه لا تكفي موافقة الوالدين على نقل كلية طفل إلى أخته الكبرى، كما أن المحكمة لا يمكنها أن تامر بذلك إذ أن ذلك من شأنه أن يعرض حياة الطفل للخطر.

أما الاتجاه الثاني فقد فرق بين القاصر ناقص الأهلية، والقاصر عديم الأهلية فأجاز للأول قبول أو رفض العلاج ومنع الثاني من ذلك، إلا برأي وليه الشرعي، ذلك أن العبرة هنا بقدرة الشخص الفعلية على قبول أو رفض العلاج.

وتقر تشريعات بعض الولايات الأمريكية بحق القاصر المميز Matue minor في قبول أو رفض العلاج بغير الحصول على إذن الولي الشرعي. وتعتنق بعض الولايات الأخرى فكرة القاصر المأذون له بالعمل القادر على اعالة نفسه. ولم تقر تشريعات ولاية Delaware الأمريكية بحق القاصر في قبول أو رفض العلاج طالما كان أي من الوالدين على قيد الحياة. ولا يعتد تشريع ولاية "رود ايلاند" بقول أو رفض المريض للعلاج

تكساس أنه من خلال اتضاح عمق الصلة الوجدانية والنفسية، بين الطفلة وشقيقتها، وشعورها إزاء شقيقتها أثناء علاجها في المستشفى، وأن حرمانها من هذا العمل أي التبرع رغم ما أبدته من تعاطف سوف يؤدي حتماً إلى إصابتها بالاحباط مع شعور دائم بالذنب، وهو ما أوضحه تقرير الطبيب النفسي المقدم للمحكمة.

وتجيز التشريعات في بعض الولايات الأمريكية للقصر التبرع بالدم بغير إذن الوالدين. وأجاز تشريع ولاية تكساس الصادر سنة 1979 نقل الكلية من الأشخاص المصابين بالأمراض العقلية، واشترط لذلك. موافقة الولي الشرعي، وأن لا تقل سن المتبرع عن (12) عاماً وأن يكون المتلقي من أسرة المتبرع وهم: الوالدان، الأخ، الأخت، الابن، الابنة، مع تبصير المتبرع تبصيراً كافياً بالنظر إلى حالته العقلية، واثبات المصلحة المؤكدة للمتلقي وأنه مهتد بالموت، وأن يقتصر المنح على الكلية دون سائر الأعضاء الأخرى، وضمن الحد الأدنى من المخاطر، وأن يكون نقل الكلية هو الحل الطبي الوحيد لانقاذ المريض وأن يخضع هذا الإذن لرقابة القضاء وتقره المحكمة خلال سبعة أيام من وقت عرض الأمر عليها .

كما أجاز تشريع ولاية ميتشجان نقل الكلية من القصر أو من المصابين بالأمراض العقلية وحدد سن (14) عاماً كحد أدنى للتبرع. كما سمح تشريع ولاية كلورادو الصادر سنة (1975) بنقل الكلية بالنسبة للقصر ومن في حكمهم.

جرت بعض التشريعات على تحديد سن القاصر حتى يسمح له بأن يتخذ بمفرده بعض القرارات التي تتعلق بصحته، مثال ذلك ما تنص عليه المادة (42) من قانون حماية الصحة العامة في ولاية كيويك من أنه يجوز للقاصر الذي يبلغ من العمر أربع عشرة سنة أن يوافق بمفرده على الرعاية والعلاج فإذا ما طالبت هذه الاعمال أو استلزمت ابواء يزيد على 21 ساعة يجب على الطبيب ان يبلغ والديه، اما بالنسبة للقاصر الأقل من أربع عشرة سنة فإنه يحتاج الى موافقة

بالنسبة للأمراض التي تؤثر على الصحة العامة كالأمراض التناسلية. ويعطي تشريع ولاية كاليفورنيا للمحكمة سلطة اصدار الامر بعلاج الامراض العقلية فلا يشارك الاقارب في قرار العلاج.

وقد تجدد الجدل حول التلقيح الصناعي في الولايات المتحدة، اذ اعتبر القضاء فتاة الانابيب طفلة من دون أهل شرعيين، فقد اطلق احد قضاة كاليفورنيا الجدل مجدداً حول التلقيح الصناعي عندما اعتبر فتاة انابيب طفلة من دون اهل شرعيين. وقال جيفري دورينغر محامي الطفلة انه لا سابقة قانونية لوضع هذه الطفلة التي تدعى جايسي بوزانكا. ففي عام 1994 قرر رجل وامرأة يعانيان من العقم استخدام مني وبويضة رجل وسيدة مجهولين. وتم زرع البويضة الملقحة في رحم امرأة تعاقدت معها عائلة بوزانكا. لكن جون بوزانكا طلب الطلاق من زوجته قبل شهر من ولادة الطفلة ورفض ان يتحمل مسؤوليتها. واهتمت زوجة لوان بالطفلة منذ ولادتها واعتنت بها كما لو كانت لبنتها فعلاً. كما لجأت الى القضاء لكي يعلن امومتها الشرعية، مطالبة زوجها السابق بنفقة تساعد على اعادة ابنتها وتربيتها. وقال جيفري دورينغر محامي الطفلة الذي عينه المحكمة للدفاع عن حقوقها، ان جون بوزانكا وقع عقداً مع السيدة التي حملت الجنين وبالتالي فانه "تسبب بذلك اراد ذلك ام لا". واذاف "انها مسألة منطق فالشخص الذي يتسبب بولادة طفل، ايا كانت الطريقة، يجب ان يكون مسؤولاً عنه". لكن حكم المحكمة الذي اصدره القاضي روبرت مونارك قال ان السيدة بوزانكا "ليست مؤهلة لأن تكون الام الشرعية" وايدت المحكمة الزوج السابق معتبرة انه ليس ملتزماً بدفع أي نفقة. وطلب محامياً الطفلة والام استئناف الحكم. وقال جيفري دورينغر في محاولي لتبرير حكم القضاء بعدم اعتبار السيدة بوزانكا "اما الشرعية" ان هذه هي المرة الاولى في قضايا اطفال الانابيب لا تكون فيها أي صلة عضوية للجنين بالابوين الذين اراده او بالسيدة التي حملته. وكانت الامور تعقدت لفترة قصيرة في الاشهر الاخيرة عندما طلبت السيدة التي

حملت الجنين منحها حق حضانة الطفلة، ثم عادت وعدلت عن قرارها.

وتعتبر بعض الولايات ان العقود بين الوالدات "الحاملات" وبين "الابوين" لا قيمة قانونية لها، بينما تقبل ولايات اخرى بهذه الطريقة للأنجاب شرط الا تتقاضى "الحاملة" أي اجر او مكافاة. وعندما يولد الطفل يجب ان يعترف به والده الطبيعي (أي صاحب المنى) وان تتبناه "امه" على ان تتخلى الام التي حملته وانجبنه عن حقوقها.

موت الدماغ

لكن المشكلة عند جايسي انها حملت من مني وبويضات مجهولين. فلا اهل طبيعيين معروفين لها، مما يعقد احتمال السير قدماً في قضية التبني. وعند اللجوء الى المحاكم فان العلاقة العضوية هي التي تكسب الدعوى.

وفي عام 1981 اصدر الرئيس الامريكي رونالد ريغان أمره بتكوين لجنة من كبار الأطباء والقانونيين وعلماء الدين لدراسة موضوع موت الدماغ، وقررت هذه اللجنة اعترافها بموت الدماغ، ووافقت قانونياً عليه خمس وعشرون ولاية، وقد كانت كانساس أول ولاية أمريكية اعترفت بموت الدماغ، وفي فترة مبكرة وكان ذلك في عام 1791.

ومن الدول التي تعترف طبياً بموت الدماغ، ولكن دون وجود قانون لديها يعترف بذلك بلجيكا، المانيا، بريطانيا، الهند، ايرلندا، جنوب افريقيا، كوريا الجنوبية، سويسرا، تايلند، بقية الولايات المتحدة الامريكية، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، فنزويلا، اروجواي، تركيا. ومن الدول التي لا تعترف بموت الدماغ أو لا تعترف به كمنساو لموت القلب الدائمارك، اسرائيل، اليابان، بولنده، السويد، الدول الإسلامية.

ومن الدول التي لم تدرس جدياً موت الدماغ، معظم الدول الإسلامية، بقية دول العالم الثالث، الصين، الاتحاد السوفيتي سابقاً. وفي استراليا يعترف القانون بموت الدماغ كعلامة للموت في حين لا تعترف بعض المقاطعات الداخلية بتعريف موت الدماغ الا في حالة تبرع المصاب قبل وفاته او موافقة أسرته على التبرع باعضائه.

المصادر

- 1- حل البرلمان في الانظمة الدستورية المقارنة 2004، دكتور علاء عبد المعتال.
- 2- عمليات نقل وزرع الاعضاء البشرية بين الشرع والقانون، د. سميرة عايد الديات 1999.
- 3- الفيدرالية معهد الديمقراطية 2005.
- 4- الانظمة الفيدرالية، رونالد واتس، منتدى الاتحادات الفيدرالية 2006.
- 5- اللامركزية والفيدرالية، نبيل عبدالرحمن حياوي 2004.
- 6- لجنة النفط الاقتصاد السياسي للاستبداد، جوردون جونسون ومجيد الهيتي 2006.
- 7- الأوراق الفيدرالية، ترجمة عطوان ابو جنجلة.

الهوامش

- (1) الدايت: la DIETE هو المجلس التشريعي أو الجمعية التأسيسية في بعض بلدان أوروبا.
- (2) اللانداج LANDTAG هي جمعية استشارية تتألف في معظم الولايات الألمانية.
- (3) راجع تفاصيل ذلك.
- (4) طالبت المعارضة المسيحية الديمقراطية في بداية الازمة السياسية المفاجئة التي حدثت في BERLIN في يناير سنة 1981، بتنظيم استفتاء على حل مجلس النواب. وقامت هذه المعارضة بجمع مائة وسبعين ألف توقيع للناخبين من المسجلين في جداول الانتخاب من بين مليون وخمسمائة ألف ناخب لهم حق في التصويت، ومن ثم فلم تتحقق النسبة التي يتطلبها الدستور وهي الخمس. ولكن الازمة انتهت يعقب الحل الذاتي الذي قام به المجلس لنفسه.
- (5) ولقد تم حل مجلسي البرلمان الاسترالي بمقتضى المادة 57 من الدستور عدة مرات، كما في اعوام 1914، 1951، 1974.
- (6) نص المادة 49/D من الدستور السوفيتي بالفرنسية.
- (7) لقد جاء دستور 7 أكتوبر سنة 1977 معالجا للوضع الوارد بالمادة 47 بعرض الامر على الشعب في صورة استفتاء عوضاً عن الحل.
- (8) نص المادة 99/5 من دستور اسبانيا الصادر سنة 1978 بالفرنسية.

وفي أمريكا وضعت ولاية "أوهايو" في سنة 1906 مشروع قانون يجيز لكل مريض بمرض لا يرجى شفاؤه مصحوب بالأم فظيعة أن يطلب اجتماع لجنة مكونة من أربعة أشخاص على الأقل لتقرير ما اذا كان من الملائم وضع حد لهذه الحياة المؤلمة. ولكن مجلس النواب في واشنطن رفض المشروع. ويقدم عشرة من كبار الاطباء الى الكونجرس بمشروع قانون بعنوان "قانون حقوق المرضى المحتضرين" يعطي للأطباء الحق في وقف تشغيل الأجهزة الطبية الحديثة التي تتوقف عليها حياة المريض بعد موافقته وموافقة أسرته.

وقد اكد المشروع الأميركي هذه القاعدة إذ قرر القانون الصادر في ولاية إلينوي الأمريكية ضرورة الحصول على موافقة الأقارب الخطية على ما يسمى قانون استعمال الجثث للغايات العلمية والطبية.

وقرر القانون الأمريكي الموحد (Anatomical gift act) أن الوصية المعطاه من المتوفي يجب أن تكون خطية، ويجب من باب أولى أن تكون موافقة أقاربه أيضاً خطية، أما إذا كانت الموافقة بواسطة الهاتف فيجب أن تسجل المكالمة، وان كانت عن طريق التلغراف أو الرسالة المسجلة فيجب أن توثق بالشكل الرسمي.

ويعد اشتراط موافقة الأقارب من الامور الضرورية في عمليات نقل وزرع الاعضاء من الجثة الى الاحياء، ذلك أن للجثة حرمة لا يجوز المساس بها، وهذا يعد مبدأ من المبادئ العامة التي أكدت عليها غالبية التشريعات واورد عليه-أي على هذا المبدأ- استثناء وهو توافر حالة الضرورة المترافقة بموافقة صاحب الجثة قبل وفاته أو أقاربه بعد وفاته، فان ذلك لا يعني إغفال حرمة الجثة.

وفي الولايات المتحدة الامريكية يبدأ سلم الأولويات بالزوج أو الزوجة (حسب واقع الحال)، ثم الابن أو الابنة البالغة ثم أحد الوالدين ثم الأخ أو الاخت البالغة ثم ما يسمى بحارس الشخص المتوفي لحظة وفاته (Gaudian)، وأخيراً الشخص الذي يسمح له المتوفي قبل الوفاة

- (9) انظر: PH. LAUVAUX, la dissolution des assemblees parlementaires op. cit., pp. 287, 288
- (10) في عام 1830 كان الكونجرس الوطني يعارض إمكانية حل مجلس الشيوخ، غير أن الإصلاح المسمى Deleeuw قرر في 17 ديسمبر سنة 1830 أنه سيكون لرئيس الدولة الحق في حل مجلس الشيوخ وذلك على أساس - وذلك بموجب ما جاء بهذا الإصلاح- أن المجلسين بما انهما متشابهان من حيث إن كليهما منتخبان، فإنها يخضعان على قدم المساواة للحل- راجع في ذلك.
- (11) P. ALBERTINI, op. CIT, J. VELU, OP. PP. 142, 143.
- (12) J. VELU, op. cit, p. et Suiv.
- (13) كان يشكل هذا المجلس من نواب منتخبين لمدة أربع سنوات بالاقتراع المباشر.
- (14) وكان يشكل هذا المجلس من شيوخ معينين لمدة تسع سنوات بواسطة الولايات المحلية.
- (15) لم يحدث الحل في الهند عام 1970 إلا لأسباب فنية، عادة ما يحدث في مدة متوسطها اربعين يوماً قبل نهاية المدة التشريعية.
- (16) اسفرت نتائج الانتخابات العامة التي اجريت عام 1967 عن امسك حزب المؤتمر بتلابيب السلطة بقيادة السيدة، وفي يونيو سنة تبنت الحزب الحاكم برنامجاً مشبعاً بروح الاشتراكية، وكان من بنوده الاساسية تاميم البنوك وإلغاء الامتيازات والاموال التي كانت تغدق على الامراء الهنود عام 1949. وقامت الحكومة في 18 مايو عام 1970 بعرض هذا المشروع بالتعديل الدستوري على المجلس الأدنى والذي ينطوي على إلغاء المواد 291، 362، 366/2 من الدستور، وهي المواد التي تقر امتيازات الامراء، وقت تمت الموافقة على المشروع من قبل هذا المجلس باغلبية 339 صوت مقابل 154 وهي نسبة الثلثين التي يشترطها الدستور في هذه الحالة، ثم عرض هذا التعديل الدستوري أمام المجلس الأعلى الا انه لم يحصل الا على 149 صوت مقابل 75، ولم يحصل بذلك على نسبة الثلثين التي يشترطها الدستور.
- وفي محاولة من قبل الوزراء السيدة لمعالجة هذا الامر بأسلوب آخر، استطاعت ان تستصدر مرسوماً رئاسياً بإلغاء امتيازات الامراء الا ان محاكمة العليا أبطلته في الحال وقضت بأنه غير دستوري وباطل بقوة القانون، مما اضطر السيدة الى طلب حل المجلس الأدنى من الرئيس الذي لها طلبها، فاعلن الحل في ديسمبر 1970.
- (18) ولقد بدأت أحداث هذه الازمة عندما صوّتَ الكرملن الروسي مساء يوم 21/9/1993 على عزل الرئيس واستيعاده من منصبه كرئيس الجمهورية، وذلك على أثر قرار هذا الأخير بحل البرلمان، ذلك باغلبية 136 صوت من عدد الحاضرين وعددهم 139، وتم تولية عدوه اللدود خليفة له. ولا يعد هذا العزل صحيحاً وفقاً للدستور الساري المعمول وقتها، والذي يشترط لذلك موافقة ثلثي الاعضاء المكونين فعلاً للكرملين، بلغ عددهم 248 عضواً. ولقد أعلن كل من رئيس الكرملن والرئيس الجديد الذي ولأه البرلمان عصيانهما واعتصامتهما بمبنى البرلمان وانضم الجيش إليها أعضاء البرلمان المنحل وانصارهم من المحافظين. ولقد دعا رئيس الكرملين الجيش للتدخل العسكري الروسي والتمرد وكذلك الشعب لعمل اضراب. ولقد صرّح وزير الدفاع الروسي رداً على ذلك بأن الجيش لن يتدخل بجوار أحد، وإنما يقوم بمهامه العادية التي تتمثل في الحفاظ على أمن الدولة وسلامة اراضيها. وقد حدثت عدة مصادمات بين البوليس وبعض الافراد المؤيدين للمحافظين الذين اعتدوا على مبنى التلفزيون مما ادى الى تحطيم اجزاء من المبنى وتوقف الإرسال التلفزيوني لعدة الساعات، كما نتج عن ذلك سقوط عدد من الضحايا والجرحى. وفي اثناء تلك الاحداث استعان الرئيس الروسي بأصدقائه الاجانب من امثال الرئيس الأمريكي، فأبدوا تأييدهم له. وعندما أطمأن للتأييد الخارجي له، استعان بالجيش الذي كان أيضاً مؤيداً له. وبعد مرور أسبوعين من اعتصام الاغلبية البرلمانية المتمردة بمبنى البرلمان، وبالتحديد في يوم الاثنين الرابع من اكتوبر سنة 1993، وجّه الجيش مدافعه ورشاشاته الى مبنى البرلمان وحاصره بالمدرعات، وظل يرميه بوابل من النيران حتى أرغم من فيق على الخروج رافعين الراية البيضاء وقد نتج عن هذا القصف مئات من الضحايا والجرحى وتحطيم جزء كبير من المبنى.
- (19) اما بخصوص الحل الذاتي الوارد بنص المادة 29/2 من الدستور النمساوي، فإن المجلس يبقى بكامل هيئته أثناء فترة الحل - راجع ما سبق، ص332.
- (20) يشكل الوفد الواحد من احدى وعشرين عضواً على الأقل، يرأسه رئيس المجلس المشكل فيه- راجع نص المادة 78 بفقرتها الاربعة
- H. OBERDORF, op. cit., p. 105..